

نظرة تحليلية لتطبيق مقررات لجنة بازل (I) في السودان

إعداد : عبد الباسط محمد المصطفى جلال

الإدارة العامة للرقابة المصرفية

مقدمة :

اعتبرت مقررات لجنة بازل الأولى نقلة نوعية وكمية في مجال الإشراف والرقابة على المصارف، وذلك وفق منهجية موحدة على المستوى العالمي تمكن من التمييز بين المصارف سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي وقد جاءت مقررات لجنة بازل الأولى كنتيجة طبيعية للتطور الذي شهده العالم حينها في المجال الاقتصادي عموماً ومجال العمل المصرفي والمالي على وجه الخصوص، ويرجع الفضل في ذلك التطور إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات والتي أحدثت نقلة نوعية وكمية في الاقتصاديات العالمية، كذلك ظهور المصارف اليابانية كمنافس حقيقي وقوي للمصارف العالمية خاصة الأمريكية، والتي وجدت نفسها أمام منافسة قوية من المصارف اليابانية رغم أنها كانت تمتلك رؤوس أموال متدنية مقارنة بالمصارف العالمية الأخرى، إلا أنها استطاعت الهيمنة على السوق المصرفي العالمي.

ومن العوامل التي دعت إلى قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية العام 1974م من ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية العشرة تطبيق بعض الدول لمعايير متساهلة في مجال الرقابة مما شجع كثير من المصارف العالمية لإنشاء فروع ومنشآت تابعة لها في تلك الدول لتقوم من خلالها بعمليات التمويل الدولية بعيداً عن رقابة البنوك المركزية في الدول التي بها المراكز الرئيسية، مما ألقى بآثاره السالبة على الأنظمة المصرفية بتلك الدول وبالتالي على النظام المصرفي الدولي.

1- مقررات لجنة بازل الأولى :-

قدمت لجنة بازل تقريرها الأول في العام 1987م لمحافظي البنوك المركزية وقد ركز التقرير بصورة كبيرة على وضع معيار لقياس كفاية رأس المال من أجل تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية. وفي يوليو 1988م تمت الموافقة على التقرير النهائي الذي قدمته لجنة بازل والذي هدف إلى العمل على تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف.

1-1 معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل الأولى :

تحددت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 8% كحد أدنى وتحتسب النسبة وفقاً للمعادلة التالية :

$$\frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند} - \text{(التنزيلات)}}{\text{الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

حيث يتكون رأس المال الأساسي Core Capital من (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات المعلنة + الأرباح المحتجزة)

بينما يتكون رأس المال المساند Supplementary Capital من (الاحتياطيات غير المعلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول "يستبعد منها 55%" + المخصصات العامة "يؤخذ منها 1.25% كحد أقصى من الأصول الخطرة" + القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل + أدوات رأسمالية).

أما التنزيلات "الاستبعادات" من راس المال فتستبعد معنا لحدوث تضخيم لراس المال وتشمل : اسم الشهرة ، الأسهم المملوكة (استثمارات في رؤوس أموال) ، العجز في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . وقد وضعت لجنة بازل بعض القيود على راس المال المساند تحسباً لتوسع المصارف في راس المال المساند على حساب راس المال الأساسي ومن ابرز هذه القيود ألا يزيد راس المال المساند عن راس المال الأساسي . وبالنظر لمقام النسبة نجد أن اتفاقية بازل (I) قامت بتصنيف دول العالم من حيث المخاطر إلى مجموعتين :

- المجموعة الأولى : تشمل الدول ذات المخاطر المنخفضة وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إضافة إلى المملكة العربية السعودية .

- المجموعة الثانية : تشمل باقي دول العالم واعتبرتها لجنة بازل دولاً ذات مخاطر مرتفعة . وتم وضع أوزان نسبية لدرجة مخاطر أصول المصرف وللالتزامات العرضية وهي بواقع (صفر% ، 10% ، 20% ، 50% ، 100%) وتعتبر القروض أو التمويل المصرفي من أكثر الأصول تعرضاً للمخاطر .

2. مراحل تطبيق المصارف السودانية لمعيار كفاية راس المال وفقاً لمقررات بازل (I) :

2- 1. صدور مشروع توفيق الأوضاع :

صدر مشروع توفيق أوضاع المصارف السودانية في العام 1994م بغرض التمهيد لتطبيق مقررات لجنة بازل ، ويعني توفيق أوضاع المصارف وجود مصارف ذات ملاءة مالية وكفاءة إدارية ونظم فنية فاعلة ، بحيث ينعكس ذلك إيجاباً على حقوق المساهمين والمودعين ويساعد على نهضة الاقتصاد الكلي . وفي هذا الإطار أنشئت لجنة لتطبيق معايير بازل في يوليو 1994م واستمرت حتى نهاية العام ، حيث تم تحويل اللجنة إلى وحدة بقسم الرقابة الوقائية التابع لإدارة الرقابة المصرفية لتقوم بمتابعة ودراسة وتحليل وتقييم موقف المصارف من متطلبات توفيق الأوضاع ورفع تقارير دورية . و الزمت البنوك التجارية والمؤسسات المالية وفقاً لقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م بتوفيق أوضاعها ابتداءً من أول يوليو 1994م ولمدة ثلاث سنوات تنتهي في يونيو 1997م . ومن أهم ما ورد بالبرنامج تحديد أسس مفصلة لمعالجة جوانب العمل المصرفي المختلفة ويمكن تلخيص تلك الجوانب في الآتي :

- التصديق على فتح وقفل الفروع وتغيير مواقعها داخل أو خارج السودان .
- معايير احتساب كفاية راس المال وتصنيف الديون المتعثرة والتحوط لها بتكوين المخصصات اللازمة.
- تقييد مساهمة المصارف في رؤوس أموال الشركات داخل وخارج السودان .
- ضوابط تمليك وحيازة العقارات .
- كيفية احتساب وتوزيع الأرباح .
- تحديد الأصول السائلة ومجموع صافي الأرصدة لدى المصارف بالخارج والقابلة للسحب والدفع عند الطلب كنسبة من الأصول السائلة .
- القيود على التمويل .

2- برنامج الإصلاح المالي والإداري والقانوني 1995م :

تم وضع برنامج إصلاح مالي وإداري وقانوني في العام 1995م شمل كل البنوك المتخصصة تمشياً مع متطلبات مشروع توفيق الأوضاع وذلك للتأكد من سلامتها المالية وتقوية مواقعها السيولية ، لذلك فقد عزز بنك السودان خلال العام 1995م من رقابته الإشرافية على المؤسسات المالية والبنوك العاملة وذلك عن طريق تفعيل آليات الرقابة المباشرة عبر التفتيش الميداني والعمل على تحسين أنظمة الضبط الداخلي وعمليات الرقابة الغير مباشرة عن طريق الرواجع .

في هذا الإطار قامت لجنة توفيق الأوضاع ببنك السودان خلال العام 1996م بتصنيف البنوك لاربع مجموعات على النحو التالي :

- المجموعة الأولى : بنوك قامت بتوفيق أوضاعها بنسبة 100٪.
- المجموعة الثانية : تشمل البنوك التي قامت بتوفيق أوضاعها فيما يتعلق بجزء كبير من بنود المشروع ، وتحتاج إلى قليل من الجهد لتكملة توفيق أوضاعها وحددت اللجنة لهذه المجموعة الإجراءات التالية (رسملة الأرباح ، زيادة رأس المال زيادة نقدية حقيقية ، معالجة ودائع بعض البنوك العاملة بالعملة الأجنبية طرف بنك السودان ، معالجة مديونيات بعض البنوك على بنك السودان ، تسهيل بعض الأصول الثابتة والاستثمارات في الأسهم).
- المجموعة الثالثة : تحتاج هذه المجموعة لمجهود كبير لتوفيق أوضاعها وقد حدد لها (رسملة الأرباح ، زيادة رأس المال زيادة نقدية حقيقية ، تصفية بعض الأصول الثابتة والاستثمارات في الأسهم ، تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات)
- المجموعة الرابعة : وتشمل البنوك التي لم توفر البيانات والمعلومات المطلوبة .
- قامت وحدة توفيق الأوضاع بمراجعة أسس توفيق الأوضاع بغرض استيعاب الطبيعة الخاصة بعمل المصارف الإسلامية في معايير لجنة بازل. وفي هذا الإطار فقد تم وضع أوزان مخاطر لبعض العمليات الإسلامية التي لا يوجد لها نظير في النظم التقليدية في برنامج التوفيق ، كما قامت الوحدة أيضا بتنظيم الكيفية التي يتم بها بناء المخصصات للتمويل والديون المتعثرة وإعادة تقييم الأصول الثابتة وكيفية معالجتها في جانبي المتباينة الخاصة باستغلال رأس المال واقترح بدء العمل بهذا النظام بعد اكتمال الميزانيات المراجعة للبنوك للعام 1998م .

تم تصنيف المصارف في العام 1999م حسب نسبة كفاية رأس المال إلى خمسة شرائح على النحو التالي :

- بنوك حققت نسبة كفاية أعلى من 15% Well Capitalized (5 مصارف) .
 - بنوك حققت نسبة كفاية ما بين 8% - 15% Adequately Capitalized (9 مصارف) .
 - بنوك حققت نسبة كفاية أدنى من 8% - 4% Under Capitalized (5 مصارف) .
 - بنوك حققت نسبة كفاية ادني من 4% - 2% Significantly Under Capitalized (مصرفان) .
 - بنوك حققت نسبة كفاية أدنى من 2% Critically Under Capitalized (3 مصارف) .
- وفي ذات العام باشر قسم الرقابة الوقائية أعماله وقام بمراجعة أسس توفيق الأوضاع بغرض مواكبة المستجدات والطبيعة الخاصة بعمل البنوك الإسلامية وفي هذا الإطار فقد تم الآتي :

- وضع مخصصات جديدة للتمويل المتعثر والهالك تراعي طريقة عمل المصارف الإسلامية .
- وضع أوزان ترجيحية جديدة للسلع المستلمة من تمويل السلم والمشتراة لأغراض تجارية .
- وضع وزن ترجيحي لشهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) وهو الصفر حسب طبيعة تلك الشهادات .
- وضع رواجع دورية تستوعب كل التوجيهات المتعلقة بالرقابة الوقائية بغرض متابعة تنفيذ البنوك لها ويتم تقييم أداء البنوك وفقاً للنتائج التي تعكسها تلك الرواجع بعد تحليلها بالإضافة لمعالجة النظم المصرفية المتعلقة بفتح الحسابات الجارية ومنح التمويل المصرفي وإنشاء الشركات التابعة .

2- 3 برنامج هيكلية وإصلاح الجهاز المصرفي :

- بدا العمل في تنفيذ برنامج إعادة هيكلية الجهاز المصرفي في العام 2000م ، وتم وضع البرنامج بهدف خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءة مالية تؤهلها لمجابهة تداعيات المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي ويتكون البرنامج من ثمانية محاور رئيسية تشمل :
- الدمج المصرفي : تقرر أن يكون الدمج المصرفي اختياريًا ، وأن يقدم بنك السودان المساعدة الفنية في تكوين مجموعات الدمج المصرفي الاختياري بمعايير مختلفة أبرزها معيار الملكية المشتركة لراس المال والأهداف المشتركة لبعض البنوك .
 - الحد الأدنى لراس المال : تمثل الزيادة في رؤوس الأموال خياراً آخرًا لخلق الكيان المصرفي الكبير وقد تقرر أن يكون الحد الأدنى لراس المال ثلاثة مليارات دينار ، يتم استيفاؤه على مراحل خلال فترة البرنامج (2000- 2002) .
 - بنوك القطاع العام التجارية : ينطبق ما ورد أعلاه فيما يتعلق بالدمج المصرفي على بنوك القطاع العام التجارية ، وقد قدم بنك السودان مقترحاً في هذا الشأن لوزارة المالية والاقتصاد الوطني .
 - البنوك المتخصصة : وهي البنك الزراعي ، البنك العقاري (خلال الفترة 2000- 2002م) مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، وهي بنوك حكومية وقد وضعت مقترحات خاصة لإعادة هيكلتها بالتشاور مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
 - فروع البنوك الأجنبية : في إطار اهتمام بنك السودان بتعزيز سلامة الجهاز المصرفي سيتم إعادة هيكلية فروع البنوك الأجنبية .
- اختارت جميع البنوك خيار زيادة راس المال وقامت ثلاثة منها بزيادة رساميلها وفقاً لمتطلبات العام الأول من البرنامج وذلك في العام 2001م ، أما في العام 2002م فقد تم تحويل بنك الخرطوم إلى شركة مساهمة عامة ، وتم بيع البنك العقاري إلى القطاع الخاص ، وبدأت إجراءات تحويل بنك النيلين إلى شركة مساهمة عامة ، كما تم الإبقاء على البنك الزراعي بوضعه الحالي بغرض تمويل التنمية الزراعية ، ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية لتخفيف حدة الفقر ، أما بنوك القطاع الخاص فقد رفعت (4 بنوك) رؤوس أموالها إلى 2 مليار دينار و (12 بنكاً) إلى مليار دينار وهناك بنك واحد لم يستوفِ متطلبات البرنامج . ولم يختار أي بنك خيار الاندماج .

استمر العمل لتنفيذ البرنامج خلال العام 2003م ، فيما يتعلق ببنوك القطاع العام استوفى بنك الخرطوم المرحلة الأخيرة بزيادة رأس ماله إلى ثلاثة مليارات دينار ، وتم تحويله إلى شركة مساهمة عامة تمهيدا لخصصته ، أما بنك النيلين للتنمية الصناعية ، فقد استوفى المرحلة الأخيرة بزيادة رأس ماله إلى ثلاثة مليارات دينار ، ويجري تنفيذ برنامج الإصلاح في إطار إكمال عملية الخصخصة ، وكذلك اكمل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية متطلبات العام الأخير بزيادة رأس ماله إلى ثلاثة مليارات دينار ، أما البنك الزراعي فمازال يواصل تنفيذ برنامج الإصلاح وزيادة رأس المال .

بالنسبة لبنوك القطاع الخاص ، فقد استوفت خمسة بنوك الحد المطلوب لرأس المال وقدره ثلاثة مليارات دينار ، بينما رفعت تسعة بنوك رأس مالها إلى اثنين مليارات دينار ، وثلاثة بنوك إلى مليار دينار واختار اثنان خيار الدمج ، في حين لم يستوف بنك واحد المرحلة الأولى من البرنامج .
بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية منح اثنان منهما مهلة لرفع رأس المال المدفوع من 10 مليون دولار إلى 12 مليون دولار ، وبدأ البنك الثالث العمل عام 2003م برأس مال قدره 12 مليون دولار .

3. تقييم تطبيق مقررات لجنة بازل (I)

بالنظر للجدول رقم (1) يلاحظانه يحتوي على عدد من المؤشرات ذات الصلة بتطبيق مقررات لجنة بازل الأولى وبرامج توفيق الأوضاع ، والإصلاح الهيكلي ، وإعادة الهيكلة ، وذلك عبر الفترات التالية :

3- 1 الفترة من 1994 - 1997م :

وهي فترة برنامج توفيق أوضاع المصارف السودانية ، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن رأس المال والاحتياطيات بالجهاز المصرفي السوداني نما بنسبة 77.4% (في نهاية الفترة) مقارنة بسنة الأساس 1993م ، بينما تطورت الودائع بنسبة 47.8% مقارنة بالعام 1993م . وفي المقابل ارتفعت الأصول والالتزامات بنسبة 47.1% بينما زادت النقدية والتمويل بنسبة 46.3% و 68.8% خلال الفترة قيد النظر على التوالي . بلغت نسبة حقوق الملكية لاجمالي الالتزامات (الخصوم) 6.2% ، في حين بلغت نسبة الودائع لاجمالي الالتزامات بنهاية الفترة 40.7% . أما نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي فقد بلغت 7% في حين بلغت نسبة إجمالي حقوق الملكية للنتائج المحلي 0.9% (بنهاية فترة البرنامج) أما نسبة إجمالي أصول المصارف للنتائج المحلي الإجمالي فقد بلغت 14.9% .

يتضح مما ذكر أعلاه انه بالرغم من نمو رأس المال والاحتياطيات رقمياً إلا أن نسبته لاجمالي الالتزامات ، لم تزد بل تراجعت مقارنة ببداية تطبيق البرنامج (1994م) ، كذلك فان الودائع ظلت هي المسيطرة على جانب الالتزامات وبنسبة ثابتة 40.7% (مقارنة ببداية تطبيق البرنامج) . إن نمو حقوق الملكية يعتبر في تراجع مقارنة بحجم الناتج المحلي حيث بلغت النسبة 0.9% ، كذلك تراجعت مساهمة الجهاز المصرفي (عبر أصوله) في الناتج المحلي إلى 14.9% مقارنة بـ 48.2% (1993م) وهذا يعني أن نسبة نمو أصول الجهاز المصرفي اقل من القطاعات الاقتصادية الأخرى .

3- 2 الفترة من 1998 - 1999م

تم خلال هذه الفترة استيعاب الطبيعة الخاصة بعمل المصارف الإسلامية ، وتواصل نمو راس المال والاحتياطيات للجهاز المصرفي حيث نما بنسبة 65% (مقارنة بالعام 1997م) و 1349% (مقارنة بالعام 1993م) . بينما نمت الودائع بنسبة 50% و 769% (مقارنة بالعامين 1997م و 1993م على التوالي) . أما إجمالي الالتزامات فقد حققت نمواً بلغ 78% و 921% (مقارنة بالعامين 1997 و 1993م على التوالي) . أما النقدية فقد نمت هي الأخرى بنسبة 44% و 712% (مقارنة بالعامين 1997 و 1993م على التوالي) . وشهد التمويل نمواً بلغ 17% و 823% (مقارنة بالعامين 1997 و 1993م على التوالي) . رغم نمو حقوق الملكية إلا أن هذا النمو اقل من النمو في إجمالي التزامات الجهاز المصرفي حيث تراجع نسبة حقوق الملكية للالتزامات إلى 5.8% (مقارنة بـ 6.2% في العام 1997م) ، وتراجع أيضاً الوزن النسبي للودائع لإجمالي الالتزامات حيث بلغ 34.3% (مقارنة بـ 40.7% في 1997م) . تراجع أيضاً نسبة كفاية راس المال إلى 6% (مقارنة بـ 7% في العام 1997م) إلا أن نسبة حقوق الملكية إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسنت تحسناً طفيفاً لتصبح 1% وفي المقابل ارتفعت نسبة أصول الجهاز المصرفي للناتج المحلي إلى 17.3% (مقارنة بـ 14.9% في 1997م)

3- 3 الفترة من 2000 - 2003م

شهدت هذه الفترة تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي والذي تم تمديده للعام 2003م ، وقد نما حجم راس المال والاحتياطيات بصورة كبيرة في نهاية الفترة بنسبة 350% و 6434% (مقارنة بالعامين 1999م و 1993م على التوالي) . أما الودائع فقد نمت بنسبة 225% و 2726% (مقارنة بالعامين 1999م و 1993م على التوالي) . وارتفعت إجمالي الالتزامات بنسبة 85% و 1798% (مقارنة بالعامين 1999م و 1993م على التوالي) . كذلك نمت النقدية بنسبة 146% و 1905% (مقارنة بالعامين 1999م و 1993م على التوالي) . ارتفع التمويل بنسبة 343% و 3996% (مقارنة بالعامين 1999م و 1993م على التوالي) . أما نسبة حقوق الملكية للالتزامات فقد شهدت ارتفاعاً حيث بلغت 14% (مقارنة بـ 5.8% في العام 1999م) ، وبلغت نسبة الودائع للالتزامات حوالي 59.9% (مقارنة بـ 34.3% في العام 1999م) ، ويلاحظ أن حقوق الملكية والودائع أصبحت تشكل معظم الالتزامات بالجهاز المصرفي .

إن لارتفاع حقوق الملكية أثراً إيجابياً بنمو نسبة كفاية راس المال إلى 10% (مقارنة بـ 6% في العام 1999م) ، وكذا الحال بالنسبة لحقوق الملكية للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت النسبة 2.5% (مقارنة بـ 1% في العام 1999م) إلا أن نسبة إجمالي الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً بلغ 17.7% (مقارنة بـ 17.3% في العام 1999م) .

خلاصة :

من خلال النظرة التقييمية يتضح أن محصلة تطبيق مقررات بازل (I) في السودان أدت لارتفاع حقوق الملكية بالجهاز المصرفي خاصة بعد تطبيق برنامج إعادة الهيكلة ، حيث حاولت نسبة مقدرة من المصارف العاملة رفع رؤوس أموالها (رغم ضعف الإقبال من قبل المساهمين على المساهمة في الجهاز المصرفي) و انعكس ذلك إيجابياً على نسبة كفاية راس المال للجهاز المصرفي والتي ارتفعت رغم ارتفاع مخاطر العمل

المصري في وارتفعت نسبة حقوق الملكية لاجمالي الالتزامات بنسبة اكبر من نسبة نمو الالتزامات ، وكذلك نمت نسبة حقوق الملكية للنتاج المحلي بنسبة اكبر من نسبة نمو الناتج المحلي . أما الودائع فقد نمت هي الأخرى بنسب متفاوتة لدرجة أنها أصبحت تشكل حوالي 60٪ من الالتزامات بالجهاز المصرفي ، وانعكس ذلك بنمو مقابل في النقدية والتمويل .

رغم هذه المؤشرات الإيجابية ، إلا أن نسبة اصول الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر ضعيفة (مقارنة بالعام 1993م) خاصة بعد تطبيق مقررات لجنة بازل (I) مما يعني أن النمو في إجمالي أصول الجهاز المصرفي اقل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

خاتمة وتوصيات :

إن الجهاز المصرفي السوداني مقبل على مرحلة جديدة تبدأ بتوسع دائرة المنافسة عبر دخول مصارف جديدة للسوق المصرفي السوداني خلال الفترة المقبلة ، يتوقع امتلاكها لرؤوس أموال كبيرة قد يصل راس مال المصرف الواحد منها إلى ما يفوق إجمالي رؤوس أموال المصارف القائمة وذلك يتطلب المزيد من الجهد من قبل المصارف القائمة ، وإلا ستجد نفسها أمام خيار التصفية والخروج عن دائرة السوق المصرفي وفقا لآلية السوق وقوى العرض والطلب وليس عبر التدخل من السلطات الرقابية .

من جانب آخر فإن تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية يتطلب المزيد من الجهد ورؤوس الأموال وذلك للتحوطات الكبيرة الواردة في المقررات حيث تم وضع أوزان مرتفعة للمخاطر المصرفية إضافة للعناية بكآفة المخاطر المصرفية والتي أغفلتها مقررات بازل الأولى ، وهذا الوضع يعني ضرورة وجود مصارف برؤوس أموال ضخمة حتى تتمكن من استيفاء متطلبات معايير بازل الثانية وبصفة خاصة معيار كفاية راس المال ، مع العلم بان هذه المقررات ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من العام 2006م .

وعليه يجب على المصارف تدارس الآلية المناسبة التي تمكنها من تحسين وتوفيق أوضاعها في المقام الأول سواء عبر الدمج أو رفع رؤوس الأموال بجذب مستثمرين جدد ، ثم التفكير بجدية في مقابلة المنافسة المتوقعة بدخول مصارف جديدة للسوق المصرفي و أن تحسن المصارف التي تمتلك رؤوس أموال ضخمة لمستوى خدماتها المصرفية لتستمر في السوق المصرفي.

المراجع :

- 1- د. سمير الشاهد ، معايير ومقررات لجنة بازل ، دورة تطوير العمل المصرفي ، الخرطوم ، 2003م.
- 2- التقارير السنوية لبنك السودان ، للفترة من 1994م - 2003م

(I) مؤشرات تقييم تطبيق الجهاز المصرفي السوداني لمقررات بازل
(ملايين الدينارات)

الالتزامات / النتائج المحلي	حقوق الملكية/ النتائج المحلي	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة كفاية راس المال	التمويل	النقدية	الودائع/ الالتزامات	حقوق الملكية/ الالتزامات	إجمالي الالتزامات	الودائع
48.2	2	86353	غير متاح	5273	4997	40.2	4.1	41585	16734
24.3	1.6	236833	غير متاح	10073	5636	40.7	6.7	57628	23436
25	1.3	413391	غير متاح	14515	8270	40.2	5.3	103520	41642
15.8	1.1	1021517	5%	33948	14482	42	6.9	161444	67792
14.9	0.9	1592931	7%	41556	28176	40.7	6.2	237508	96753
16.5	1	1991613	9%	47383	31362	36.6	6.2	328176	120113
17.3	1	2448876	6%	48722	40597	34.3	5.8	424848	145519
12	1.1	2969452	7%	79224	63090	55.2	9	357068	197224
13.5	1.4	3370496	11%	111340	61562	60.2	10.5	455348	274188
15.8	1.9	3875438	8.90%	160020	74177	59.4	12.1	611238	363074
17.7	2.5	4449868	10%	216023	100235	59.9	14	789597	472952